

الثاني في تميز المصنفين في قولهم المتأخر كلفها وإنما حفظ الأخيران بغير حفظ
 الشارح وجمع المصنفين ثم يعرض ما تقدم على مجرد ما يذكرها بدو عادات وقت
 قبيح ما كان موافقاً وينبغي ما كان مخالفاً فربما قد خاطب في استنباط
 زياده واستخراج فائدة فان اسعف بشيء فانه يذكره حتى يفضي اليه
 بغير عن ذلك كله بما كان ما لو فاسد كلاماً لا يوفق ويؤلفه فان لا هلكة في
 في الكلام كان تولف وعبارة تعرف ليكون اوقع في الفهم واسهل
 الا فيما يرتب ترتب ذلك على اوجه ومقدّماته وبزيت على اصوله في
 قواعد بحسب ما يقتضيه الجوفس فان كل نوع في العلوم طريقة هي اوضح
 سندك واسهل ما خذا في هذه خمسة عشر وطولها في حجة الامم
 فيما يعانیه وكذا القول في كل تصنيف مستخبرين وتولوا ذلك لكان تعالي
 ما تقدم من الاول عناء صائباً وكلفنا مستحباً وامرجوان بمقدّم الله
 بالمتوفية لتأريه هذه الشروط ونسبنا المعونة بتوفيقه هذه الحقوق
 فتسلم من نقص التكلف وتبرأ من عيب التقصير وان كان البشير مغفول الطائي
 معذوراً فقد اذعن من صنف كتاباً وقد استهدف فان احسن فقد استوفى
 وان اساقف استغفر وقد مضت ابواباً تضمنت فضولاً رابحاً انما
 بما لا احتيا لاخلال يد في ذلك كحال الانسان في ما كلفه ومشتبه به فان الدعوى
 ذلك شئان احدهما حاجة ماسة وشبهه باعتبارها ما الحاجة قد عول
 ما سر الجوع وسكن الظأ وهذا مندوب اليه عقلاً وشراً لما فيه حجة
 النفس وحراسة المعانيق والذلال في الشرع بالذي هو الوصال بين
 اليومين لانه يضعف الجسد ويميت النفس ويجري عن العبادة وكل ذلك يجمع
 الشرع ويرفع عنه العقل وليس لمن منع نفسه قدر الحاجة حط من بؤلا
 ضدت من زهد لان ما حرمها من فعل الطاعة بالعبادة والضعف كثر
 ثواباً واعظم اجراً اذ ليس في ترك المباح ثواباً يقل فعل الطاعة والنيان



Copyright © King Saud University